الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية 2018
ورقة موقف عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

في إطار التحضير للدورة الحادية عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد في مراكش – المملكة المغربية خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر/ كانون أول 2018، والذي سيدور محوره العام حول "الوفاء بالالتزامات الدولية لإطلاق العنان لإمكانات جميع المهاجرين من أجل التنمية"، وذلك استمراراً للمناقشات التي جرت في الدورة العاشرة في برلين عام 2017 برئاسة مشتركة لألمانيا والمملكة المغربية، تحت شعار "نحو عقد اجتماعي عالمي حول الهجرة والتنمية"؛

وحيث أن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP قد أولت اهتماماً خاصاً بالدورة العاشرة للمنتدى وتولي اهتماماً خاصاً كذلك بالدورة الحادية عشر، لكون المملكة المغربية رئيساً مشاركاً فيهما، وهي أول دولة عربية تتولى هذه المهمة؛

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 7 و8 مايو/ أيار 2018، تم مناقشة الموقف العربي من محاور الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال اليوم الثاني للاجتماع؛ حيث هنأت الدول الأعضاء المملكة المغربية على نجاح الدورة السابقة للمنتدى، كما تمنت لها التوفيق خلال الدورة القادمة، وتم الاتفاق على تبني الدول لهذه الورقة خلال مشاركتها في الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (مراكش 2018).[1]

وفيما يتعلق بمحاور المنتدى الثلاثة المقسم كل منها إلى مائدتين مستديرتين، تم مناقشة الموضوعات التي سيتم تناولها في الموائد المستديرة وتم الاتفاق على ما يلي:

[1] مع الأخذ في الاعتبار مراعاة التشريعات والقوانين الوطنية فيما يخص شروط الدخول والإقامة وغيرها.

المحور الأول: من الهشاشة إلى القدرة على الصمود: الاعتراف بالمهاجرين من النساء والرجال كعوامل للتنمية

المائدة المستديرة 1.1: تسخير إمكانات (رأس مال) المهاجرين لبناء القدرة على الصمود

1. أهمية التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني بهدف وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تقديم أنواع الدعم المختلفة للمهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة؛ مثل وضع برامج للتوعية والمساعدة والحماية، حيث يحتاج المهاجرون لدى وصولهم إلى دول المقصد إلى الحصول على المعلومات والتدريب والدعم للتعرف على حقوقهم وواجباتهم والحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجونها (مثل: توفير السكن المؤقت والغذاء والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل وغيرها).
2. وضع برامج تسعى للحد من هشاشة أوضاع المهاجرين وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية وذلك من خلال تسخير مهاراتهم وإمكاناتهم (البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها) لبناء قدرتهم على الصمود، ومن شأن هذه البرامج أن تعمل على تخفيف هشاشة وضعف المهاجرين الناتج عن خصائصهم الشخصية (كالعمر والنوع) أو الظروف التي مروا بها (كالتعرض للإتجار بالبشر أو أشكال أخرى من العنف أو نتيجة للّجوء أو للانفصال عن الأسرة أو العالقين الذين تقطعت بهم السبل)، أو نتيجة لوضعهم القانوني (نظامي أو غير نظامي، وإيلاء أهمية خاصة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين).
3. أهمية السعي لتوفير القدرات التقنية والبشرية التي تساعد على التعرف على احتياجات المهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة وتلبية هذه الاحتياجات، إلى جانب السعي لحشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك.
4. التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا والمعتقدات الدينية وحماية المهاجرين من الممارسات العنصرية من خلال عمل حملات توعية مجتمعية بالاستعانة بوسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تعزيز الحوار بين المهاجرين والمجتمعات المستضيفة لهم وإقامة صلات قوية بينهم، وتمكين المهاجرين من نشر تجاربهم الشخصية.
5. أهمية تشجيع السياسات والبرامج التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، حيث يعد التقريب بين الثقافات أمراً ضرورياً للسلام والاستقرار والتنمية.
6. أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة، وذلك من خلال تقديم التدريب الفني واللغوي للمهاجرين وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعرف على قوانين وأنظمة دول المقصد واحترامها.

المائدة المستديرة 1.2: مشاركة المهاجرين في الخدمات العامة: من منتفعين بالخدمات إلى مشاركين في إنتاجها

1. حث الحكومات لوضع سياسات للاستفادة من قدرات المهاجرين من أصحاب الكفاءات في القطاعات التي تقدم الخدمات العامة لفئات المهاجرين حسب القوانين والتشريعات الوطنية لكل دولة، وذلك لتعزيز مستويات الجودة والرضا للمهاجرين كمستفيدين من هذه الخدمات.
2. وضع معايير وآليات مشتركة للاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين بمختلف مستوياتهم بالتعاون بين دول المنشأ ودول المقصد.
3. توفير مسارات موسعة للهجرة النظامية والدخول القانوني إلى دول المقصد حسب التشريعات والقوانين الوطنية لسهولة الحصول على الخدمات والمشاركة في إنتاجها، وذلك عن طريق: توفير المعلومات بشأن شروط الدخول والإقامة والعمل وغيرها من المعلومات؛ وزيادة المنح الدراسية وفرص التدريب الفني والمهني؛ وزيادة فرص الهجرة الدائرية والمؤقتة والموسمية؛ وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها)؛ وتسهيل لم شمل الأسرة.
4. عدم التمييز بين الرجال والنساء المهاجرين فيما يتعلق بمشاركتهم في الخدمات العامة وذلك لتحقيق المساواة للنساء بما يتفق مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، ومعالجة هذا الموضوع على جميع المستويات القانونية والسياسية والممارسة.

المحور الثاني: العلاقة *بين التنقل الإقليمي والجهوي لتعزيز التكامل وتنسيق السياسات ودعم التنمية*

المائدة المستديرة 2.1: التنقل بين بلدان الجنوب: الاتجاهات والأنماط والتعلم القابل للنقل

1. الإشارة إلى جهود الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها بشأن انتقال العمالة منذ عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية عام 1957 التي تنص في مادتها الأولى على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، والاتفاقية العربية رقم (2) لسنة 1967 بشأن تنقل الأيدي العاملة المعدلة بموجب الاتفاقية العربية رقم (4) لسنة 1975 والتي تضمنت تشجيع حركة تنقل الأيدي العاملة فيما بين الدول العربية وتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك للحد من تنقلها بطريقة غير قانونية، كما تضمن برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت عام 2009 "تعزيز فوائد الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربي".
2. أهمية السعي إلى إزالة العوائق التي تحول دون المزيد من التنقل الإقليمي وبحث سبل تطوير الهجرة البينية بشكل أكبر يواكب احتياجات دول المقصد والمهارات المتوفرة لدى دول المنشأ، وإشراك القطاع الخاص والنقابات المهنية في هذه العملية، وذلك بما يتسق مع القوانين والتشريعات الوطنية.

3. تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد لتحقيق التوازن بين سياسات الهجرة على المستوى الإقليمي، من خلال عدة طرق من بينها القيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في دول المقصد، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، ووضع آليات للاعتراف بالمهارات، والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح لدول المنشأ بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة. وحث دول المقصد على الاستثمار في هذا المجال.
4. تثمين التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في مجال الهجرة والذي أرست القمم العربية الأفريقية دعائمه من خلال إصدار قرارات بهذا الشأن، والتي أُنشئت بموجبها اللجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة.

المائدة المستديرة 2.2: التنقل الإقليمي واتساق السياسات لدعم التنمية[2]

1. التأكيد على أهمية دور عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في المجالات التالية:

أ) تحقيق التناسق بين السياسات المتعلقة بالتنقل على المستوى الإقليمي، وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين الدول الأعضاء؛

ب) تعزيز موقف الدول العربية في التفاوض بشأن قضايا الهجرة إقليمياً وعالمياً؛

ج) أهمية اعتبارها منصة مهمة لعقد جلسات تشاورية مع الأطراف الإقليمية والدولية وعمليات التشاور الأخرى من أجل تطوير الحوار وتعزيز التفاهم حول الموضوعات محل الاهتمام المشترك في مجال الهجرة، مما يساعد على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الأطراف الأخرى عند القيام بوضع البرامج والسياسات.

2. تثمين التقدم الذي أحرزته الدول العربية وعياً منها بأثر الهجرة على التنمية، وذلك من خلال مشاركتها في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون العربي والدولي في مجال الهجرة الدولية وصياغتها لسياسات وبرامج لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية، وكذلك من خلال بعض الإصلاحات في أسواق العمل وأنظمة الهجرة على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار، يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من وإلى وبين البلدان العربية يشاركون في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناءً عليه يجب العمل على ما يلي:

أ) تشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات.

[2] تترأس المائدة المستديرة 2.2 جمهورية مصر العربية مع زامبيا والفلبين.

ب) تثمين المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان المنشأ، وإنشاء مجالس استشارية تضم مجموعة من العلماء المقيمين في الخارج وتختص بتقديم الاستشارات العلمية والفنية في كافة المجالات .

ج) تشجيع دول المنشأ والمقصد على توفير الأطر والآليات الخاصة بنقل المعرفة عبر المهاجرين.

د) أهمية إيجاد سجلات للكفاءات العربية المهاجرة محدثة بصورة دورية بالتعاون بين دول المنشأ والمقصد بما يسهل الاستعانة بهم عند الحاجة للمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية.

هـ) تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تشجيع المهاجرين على تنمية دولهم الأصلية.

المحور الثالث: إدارة جيدة للهجرة من أجل التنمية المستدامة

المائدة المستديرة 3.1: مواءمة الحوكمة مع العوامل المعاصرة للهجرة

1. أهمية تضمين الهجرة الدولية – كواحدة من المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية – في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية، كما أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من شأنه أن يؤثر على الأسباب الدافعة للهجرة من الدول العربية – وخاصةً هجرة الكفاءات – التي هي في أغلب الأحيان أسباب اقتصادية واجتماعية.
2. حث الحكومات على تبني سياسات وطنية تهدف إلى وقف نزيف العقول والكفاءات العربية والعمل على الاستفادة من الكفاءات المهاجرة للاسهام في دعم جهود التنمية المستدامة في دول المنشأ ونقل التكنولوجيا والمعارف.
3. دعوة دول المقصد إلى التنسيق مع دول المنشأ بشأن قبول الكفاءات المهاجرة الذين يحملون جنسية دول المنشأ للتأكد من عدم وجود أي التزامات عمالية أو مالية تعيق انتقالهم إلى دول المقصد.
4. ضرورة الاعتماد على عناصر جيدة لحوكمة الهجرة تقوم على استحداث آليات وطنية للتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني، بحيث يكون هناك تنسيق بين الوزارات وكذلك بين الحكومات المركزية والإدارة المحلية، وذلك من شأنه أن يسهل وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متماسكة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني تعمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية.
5. أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المنشأ. ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على أهمية:

أ) تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد المعنية لإدارة الهجرة بطريقة مناسبة؛

ب) إتاحة فرص قانونية للتنقل وفق ضوابط تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على الكرامة الإنسانية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة.

المائدة المستديرة 3.2: مستقبل التحويلات المالية: تعزيز المشاركة الفعالة للمغتربين والمهاجرين

1. مواصلة السعي إلى تضمين الهجرة في خطط التنمية الوطنية والمحلية في الدول العربية وإشراك الكفاءات والمؤسسات العربية في الخارج في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم، وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم في الحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.

2. التأكيد على أهمية توفير الحوافز الجاذبة لوضع تحويلات المهاجرين في خدمة التنمية؛ وذلك من خلال:

أ) دعوة دول المنشأ والمقصد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تحويلات المهاجرين، وذلك باتخاذ إجراءات لتخفيض تكلفة إرسال التحويلات والعمل على زيادة تدفقها من خلال قنوات رسمية إعمالاً لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 313/69 الصادر في الدورة 69 بتاريخ 2015/7/27)؛

ب) حث دول المقصد على النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المُحوَّلة إلى دول المنشأ؛

ج) وضع برامج لجذب تحويلات المهاجرين للاقتصادات الوطنية لدول المنشأ والعمل على زيادة الوعي الإنفاقي لدى أسر المهاجرين؛

د) وضع برامج وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص لتشجيع استثمارات المهاجرين في أوطانهم الأصلية؛

هـ) دعوة دول المنشأ للنظر في تنويع قنوات الاستثمار في المشروعات الفردية والمجتمعية، وتوفير حوافز لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التحويلات المالية، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

و) توجيه التحويلات إلى استثمارات مربحة لفائدة اقتصادات دول المنشأ.

3. التأكيد مجدداً على أهمية التحويلات في دفع عجلة التنمية إلا أنها ليست المصدر الأساسي لتمويل التنمية وليست بديلاً للمساعدات التنموية الدولية نظراً لتذبذبها وعدم القدرة على قياسها وقياس تأثيرها على مكافحة الفقر.